

بيان صادر عن مجلس المشورة والمراقبة الدولي عن صندوق تنمية العراق

اجتمع المجلس في عمان – الأردن في 4-5/تشرين الأول/2005 واصرر البيان التالي :

" أستلم المجلس وناقش تقارير التدقيق الخاصة للعقود أحادية المصدر التي تستخدم موارد صندوق تنمية العراق (2) راجع المجلس تدقيقات صندوق تنمية العراق وحساب وصولات عوائد النفط ومبيعات تصديره والإنفاقات على وزارات الإنفاق لمدة ستة أشهر تنهي في 30/حزيران/2005 (3) استلم المجلس تقريراً من الممثل العراقي عن تنفيذ توصيات التدقيقات السابقة و (4) ناقش المجلس تحول مراقبة التدقيق لصندوق تنمية العراق ومبيعات تصدير النفط وتم إرسال هذه التقارير على موقع المجلس الإلكتروني (www.iamb.info)

" ابلغ كل من شركة KPMG وكادر من المن المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق عن نتائج التدقيق الخاص للعقود أحادية المصدر . كان الغرض من هذا التدقيق مابلي (1) تحديد كل عقود غير التنافسية التي تمنحها سلطة الائتلاف المؤقتة والتي تبلغ قيمتها أكثر من (5) ملايين دولار تستخدم أموال صندوق تنمية العراق (2) توفير موزر لنتائج تدقيق مثل هذه العقود التي أجرتها فعلاً وكالات تدقيق أميركية حكومية متنوعة ، و (3) القيام بإجراءات تدقيق محدودة عن العقود غير التنافسية الممنوحة التي لم تكن موضوع التدقيق . قام SIGIR بتدقيق عقد KBR) بعد ان أبعدت KPMG نفسها بسبب تضارب المصالح . أسف المجلس على إبعاد شركة KPMG نفسها عن إجراء جزء من التدقيق الخاص في إبلاغ المجلس عن تعيين SIGIR محل شركة KPMG لأجراء تدقيق العقد أحادي المصدر لممنوح لشركة KBR .

" لاحظ المجلس ان كل العقود أحادية المصدر غطتها إجراءات التدقيق .

تم تنفيذ ما يبلغ إجمالاً (24) عقد أحادي المصدر بقيمة تزيد عن (5) ملايين دولار لقيمة تبلغ إجمالاً (1963ر1 مليون \$) خلال الفترة التي تبدأ في 29/حزيران/2003 حتى حل سلطة الائتلاف المؤقتة في 28/حزيران/2004 كان احد العقود البالغ عددها (24) عقد يتعلق بشركة KBR بقيمة (1367ر1 مليون دولار) وتم تنفيذه بـ (10) أوامر مهمة . كشف تدقيق KPMG للعقود الـ (23) أحادية المصدر استثناءات في عدد من الحالات بما في ذلك (1) التوثيق غير الكافي لتدبير عمل التعاقد غير التنافسي (2) الافتقار إلى دعم شرط الخدمات أو وصولات استلام البضائع ، و (3) تناقضات في المبلغ المسجل في القائمة . ركز التدقيق الخاص الذي جراه SIGIR بأن عملية أثبات لهذه الإنفاقات لا تزال مستمرة . في ضوء الحقيقة التي تبين بأن (1) المبالغ التي تساءلت عنها وكالة تدقيق عقود الدفاع كبيرة تبلغ (208 مليون \$) (2) الوقت الذي تستغرقه لهذه العملية و (3) تم سحب مبلغ (169ر1 مليون دولار) من صندوق تنمية العراق ويوصي المجلس بأن في الحكومة الأمريكية قراراً مع الحكومة العراقية حول استخدام وارد صندوق تنمية العراق التي قد تكون مناقضة لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) ويوصي كذلك بإعادة المبالغ المصروفة للجهات المتعاقدة التي لا يمكن دعمها سريعاً .

" لاحظ المجلس بأن التدقيقات المحاسبية الاعتيادية لموارد صندوق تنمية العراق ومبيعات تصدير النفط والتحويلات للوزارات التي تقوم بالإنفاق تواصل كونها حاسمة لإطار عمل الرقابة المالية الكلي الموضوع حديثاً . تواصل تقارير التدقيق الاحتواء على توقعات عديدة للإجراءات الإدارية والمحاسبية "

" لاحظ المجلس ان الحكومة العراقية تتخذ إجراءات لمعالجة عدد من نقاط الضعف التي يحددها المجلس وفي تقارير التدقيق ولتطوير الرقابات المالية الداخلية عموماً . على وجه الخصوص ، لاحظ المجلس بأن قانون الإدارة المالية يحتوي على شروط للمساءلة المحاسبية ومراقبة التدقيق ، بما في ذلك إصدار التقارير المالية للإيرادات النفطية "

" وافق المجلس على أنه من الضروري مواصلة دور المراقبة على مبيعات تصدير النفط والموارد المشتقة منه . لاحظ المجلس واستناداً على شروط قانون الإدارة المالية بأنه ينبغي على حكومة العراق إعداد هيئة مراقبة تكون مستقلة وكفوءة ومحترفة لضمان مواصلة التدقيقات الخارجية "

" طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المرقم (1546) سيقوم المجلس بإنهاء العملية في فترة لا تتجاوز 31/ك1/2005 . وتم تحديد موعد اجتماع ختامي في نيويورك في أواخر كانون الأول وبعده سيقوم المجلس بإصدار تقريره النهائي "